المؤتمر الزراعى الثالث

١٩٤٩/٣/٢٠ — ١٩٤٩/٤/٨

(ا) تعددت فى الفترة الوجيزة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية المؤتمرات المصرية لبحث الشئون الاقتصادية والزراعية والصحية والثقافية والاجتماعية . وهى حركة مباركة تدل على باكورة ثمار النهضة المصرية الحديثة وتهدف إلى استكمال بناء هذه النهضة وتدعيم أسسه حتى يصبح راسخ القواعد شامخ البنيان بحيث يكفل رخاء الشعب المصرى ورفاهيته فى مستقبل الاجيال . ونرجو من الله العلى القدير أن يبارك خطوات هذه النهضة وأن يوفق أولى الأمر إلى الإسراع فى تنفيذ برامجها العملية بعد أن استوفت العامل الأساسى فى نجاح كل إصلاح وهو الدراسة الفنية .

وقد نشرت الفلاحة فى العدد الأول لعام ١٩٤٩ برنامج المؤتمر الزراعى الثالث الذى دعت إلى عقده جمعية خريجى المعاهد الزراعية تمشياً مع سننها فى بحث الموضوعات الحيوية ومشكلات الزراعة المصرية بعقد مؤتمرات يتحدث فيها كبار الاختصاصيين وذوى الخبرة فى هذه الشئون ، ثم أصدر المؤتمر قرارات فى الموضوعات التى بحثت ونوقشت مناقشة تفصيلية فى المؤتمر ولجانه الفنية على غرار ماتم فى المؤتمر الزراعى الثانى الذى عقدته الجمعية فى أبريل عام ١٩٤٥ .

ونظرة إلى برنامج المؤتمر الزراعى الثالث توضح أن موضوعاته على جانب عظيم من الأهمية والخطورة ، لامن الناحية الزراعية فحسب ، بل من الناحية العامة أيضاً ، لأن هذه الموضوعات تتصل اتصالا وثيقاً برفع مستوى معيشة الفلاح الذى تتكون منه الغالبية العظمى لسكان مصر ، وهو الهدف الذى نادى به أعلام النهضة المصرية الحديثة فى شتى ميادينها وأجمعت عليه البلاد حتى أصبح الشغل الشاغل للحكومة والبرلمان والرأى العام .

وستنشر الجمعية قريباً أبحاث المؤتمر ومناقشاته وقراراته فى كتاب خاص كما ستبلغ هذه القرارات إلى الجهات الرسمية راجية العمل على تنفيذها بتشكيل لجان

من المختصين تدرس أجدى الوسائل وأسرعها للتنفيذ حتى تجنى البلاد قريباً ثمرات هذا الاصلاح الشامل فى أهم مرافقها وهى الزراعة .

وقد كان من أبحاث المؤتمر بحث خاص بحقوق الزراعيين وضرورة مساواتهم بزملائهم خريجى المعاهد الاخرى تحقيقاً للعدالة ، وتشجيعاً لجهود الزراعيين التى أفادت منها البلاد فى الثلاثين سنة الاخيرة أضعاف ما أنفقته الدولة من أموال على الأبحاث الزراعية والقائمين بها .

والفلاحة تسجل شكرها لحضرات الذين ساهموا فى إنجاح هذا المؤتمر بأبحاثهم ومناقشاتهم وتبرعاتهم ، وترجو أن تتوج الحكومة هذه الجهود بالعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر اطراداً لسياستها فى رعاية النهضة القومية .

وننشر فى آخر هذا العدد نص هذه القرارات .

حسين ثابت
رئيس تحرير الفلاحة

(ب) حول المؤتمر الزراعى الثالث

نشرت الجريدة المسائية الصادرة فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ تحت عنوان « نحن نرى » كلمة عن الموضوعات التى يبحثها المؤتمر فحواها أن هذه الموضوعات مألوفة ، وكان الأولى بالمؤتمر بحث موضوعات جديدة كالتى ترتبت على نهوض الزراعة فى بعض البلدان الاخرى ، مثل المزارع المركزة التى تنتج الجبن الجاف فى هولاندا ، والأرانب فى فرنسا مما يغل الفدان فيها مائة ومائتين من الجنيهات .

وقد عقب حضرة صاحب السعادة حسين عنان باشا رئيس جمعية خريجى المعاهد الزراعية على هذه الكلمة برد أرسل للجريدة المسائية فنشرته بعددها الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩ وهو كما يلى بنصه :

تعقيب :

حول الزراعة المركزة

تلقينا الكلمة التالية من سعادة حسين عنان باشا رئيس جمعية خريجى المعاهد الزراعية :

نشرت الجريدة المسائية الصادرة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٩ تحت عنوان « نحن نرى » كلمة عن المؤتمر الزراعى الثالث الذى دعت اليه جمعية خريجى المعاهد الزراعية أبدى فيها كاتبها أن محاضرات هذا المؤتمر جميعها مألوفة ، ودعا فيها إلى الزراعة المركزة أسوة بهولندا .

ولا نشك أن كاتب هذا المقال قد تسرع فى حكمه على المؤتمر ، فقد تكون رءوس موضوعات بحثه مألوفة على ما يقول حضرته ، ولكن هذا لا يفيد انها عديمة الأهمية أو أن القرارات التى سيصدرها المؤتمر فى صددها لا جديد فيها . والواقع أن الموضوعات التى تناولها المؤتمر هى أهم ما يمس الانتاج الزراعى فى مصر ، ولن يقف البحث فيها حتى ينتهى الأمر باجراءات حاسمة فيها .

أما مقترحاته فى الزراعة المركزة فشأن هولندا غير شأن مصر ، فاننا لن نعدل

عن زراعة القطن ولقد بلغنا فى ذلك شاوا لم يبلغه بلد آخر، وقد عمل الزراعيون على التقدم برتبته وغلته كما نهضت الناحية الصناعية بتحويله إلى مفسوجات، كذلك عمل الزراعيون على رفع الحاصلات الحقلية فأصبحت مرتبتنا فى متوسط غلة الفدان الأولى فى القطن، والثانية فى الأرز، والثالثة فى الذرة، والرابعة فى القمح بين بلاد العالم أجمع، وأمكن بذلك سد الزيادة فى استهلاك الشعب الناشئة عن زيادة تعداده رغم عدم اتساع رقعة الأرض التى تزرع، مما لمسه الخبراء الأمريكيون والانجليز الذين زاروا مصر إبان الحرب وبعدها، وذلك رغم ضن الحكومة على ميزانية الأبحاث الفنية والقائمين بها بوزارة الزراعة وعدم مساواة الفنيين بسائر زملائهم من خريجى المعاهد الأخرى.

أما الزراعة المركزة التى أشار اليها الكاتب فمجالها محدود ولا يمكن أن تطغى على الزروع الرئيسية من غذائية وكسائية. على أن المؤتمر الزراعى سيتصدى لبحث ما أشار اليه فى الموضوعات الخاصة بالنهوض بالانتاج الحيوانى فى يوم ٢ أبريل سنة ١٩٤٩ والصناعات الزراعية فى يوم ٣ أبريل وخزن تسويق الحاصلات فى يوم ٦ أبريل سنة ١٩٤٩

وفى النهاية فإن جمعية خريجى المعاهد الزراعية ترحب بكاتب الكلمة إذا تفضل وعين موعدا يلقى فيه محاضرة بالنادى الزراعي عن المزارع المركزة التى ذكرها ومدى إمكان تطبيق ذلك فى مصر.

.....

قرارات
المؤتمر الزراعى الثالث
المنعقد سنة ١٩٤٩
بالقاهرة

---

١ — البحوث الزراعية

لما كان كل تقدم زراعى إنما يتم بالوسائل العلمية لاستخلاص النتائج المفيدة فى إرشاد الزراع .

ولما كانت البحوث المرتبطة بالقطن لدينا بلغت شأوا عاليا جنت منه البلاد فوائد اقتصادية واضحة .

ولما كان الأمر يتطلب توجيه مثل هذه العناية للحاصلات الأخرى لتنال مثل هذا التحسين .

لهـــذا

فالمؤتمر يوصى بزيادة الاعتمادات التى تدفعها الخزانة العامة للقيام ببحوث فنية فى الزراعة .

ويوصى أيضاً بالعدول عن المركزية السائدة فى نظـــام البحوث الفنية ، بأن تنشأ معاهد خاصة للحاصلات الرئيسية فى أهم مناطق إنتاجها ، ويعمل فى هذه المعاهد الفنيون المختلفون تحت رياسة واحدة للنهوض بالبحوث المرتبطة بالمحصول الذى يختص به المعهد من جميع نواحيه . ويكون من مهمة هذه المعاهد الإقليمية النوعية التعاون مع زراع المنطقة فى حل مشكلات الإقليم المرتبطة بالمحصول الذى يختص به المعهد ، والعمل على رفع مستوى إنتاجه غلة وجودة .

٢ — توفير الباحثين

لما كان البحث الفنى يستلزم استعداداً خاصا لمن يعهد إليه القيام به ، ولا يتوافر هذا الاستعداد بمجرد التعليم ، وكانت نسبة محدودة هى التى توفق للنجاح فى البحوث الفنية ،

لهـــذا

فالمؤتمر يوصى بأن تدرج فى ميزانيات معاهد التعليم الزراعى اعتمادات خاصة بالبحوث الفنية لتدريب الطلبة على إجرائها ، وليتشبعوا بروح البحث الفنى منذ مستهل حياتهم .

وهو يوصى بالتوسع فى التعليم التخصصى بمعاهد التعليم الزراعى العالية .

ويوصى أيضا بالاستزادة من البعثات العلمية والعملية إلى مختلف البـــلاد التى امتازت ببحوثها الزراعية ، مع انتقاء من يوجهون هذا الاتجاه ممن يتضح تفوقهم واستعدادهم الطبيعى للبحث الفنى .

٣ — الإرشاد الزراعى

لما كان النهوض بالإنتاج الزراعى يقتضى فحص الحالات المحلية من مختلف زوايا النظر والإرشاد إلى إصلاحها .

ولما كان الإرشاد الزراعى يجب أن يكون هدفه أيضاً تحقيق سياسة عامة أساسها توفير المواد الغذائية ، وهو مما يساعد على رفع مستوى التغذية وتحسين الحياة الريفية .

لهـــذا

فالمؤتمر يقترح تشكيل لجان إقليمية تضم مختلف الاختصاصـات الفنية ويمثل فيها الزراع الممتازون بالأقاليم ، ويعهد الى هذه اللجان بزيارة المزارع المختلفة وتذليل الصعوبات التى تعترض رفع مستوى الإنتاج مع الحث على التوسع فى زراعة الخضر والفاكهة وتربية الماشية وتحسين الحياة الريفية وغير ذلك مما يساعد على زيادة موارد الإيراد بالمزرعة .

٤ — تدريب المرشدين

لما كان توافر المرشدين الأكفاء يقتضى تدريبا خاصا حتى يكونوا موضع ثقة الزراع وحتى يلموا إلماما علميا وعمليا بالموضوعات التى يرشدون فيها .

لهـــذا

فإن المؤتمر يوصى بوضع سياسة تقضى بتدريب المرشدين تدريبا علميا وعمليا خاصا قبل أن يعهد إليهم بالإرشاد .

٥ — الرى والصرف والمحافظة على خصب التربة

ولما كان قد تبين للمؤتمر إهمـــال البعض من الزراع فى إيصال أراضيهم للمصارف العامة .

ولما كان ذلك يؤدى إلى تدهور خصب التربة .

ولما كانت الأرض الزراعية هى ملك الشعب كما هى ملك أصحابها ، إذ هى مورد غذائه وأساس اقتصادياته ، ومن واجب الحكومة أن تعمل بما لها من سلطان على منع الإهمال الذى يترتب عليه تدهور التربة المصرية .

ولما كان تحسين الرى والصرف للأراضى الزراعية يقتضى أن تكون مشروعاتهما وافية من الناحية الزراعية ، كما هى وافية من الناحية الهندسية البحتة .

ولما كانت لائحة الترع والجسور عتيقة تحتاج إلى التنقيح لتكفل إجراءات عاجلة فى تحسين الرى والصرف .

لهـــذا

يحبذ المؤتمر القانون الذى نظر أخيراً بمجلس البرلمان بخصوص المصـــارف الحقلية للانتفاع بها فى تعميم الإفادة من المصارف العامة ، ويرجو سرعة تنفيذه .

ويوصى بمراجعة لائحة الترع والجسور ، وتعديلها بما يكفل سهولة الإجراءات

اللازمة لتحسين الرى والصرف لأصحاب الأراضى الزراعية ، على أن يتم ذلك فى أقرب وقت .

ويوصى المؤتمر أيضاً بأن تشكل لجان لدراسة هذه المشروعات من هاتين الوجهتين فى مواقع إنشائها ، وأن يكون بين الزراعيين الممثلين فى هذه اللجان إخصائيون فى التربة لتبين أنسب التربات التى تجرى فيها قنوات الرى والصرف والعلاقة بين تصرف الماء فى هذه المجارى وتربات الأراضى التى تنتفع بها .

ويوصى بتشكيل لجنة عليا يعهد إليها تنسيق مقترحات لجان المديريات المذكورة ، ووضع تصميم عام لشبكة الصرف بالمملكة المصرية لايقف تنفيذه ولا يتغير بتغير الحكومات .

ويوصى المؤتمر بعدم التوسع بقدر الإمكان فى الرى بالراحة ، ويجبذ دراسة موضوع تعديل المناوبات الربيعية والنيلية بما يتناسب وحاجة المزروعات المختلفة لمياه الرى ، ويجبذ مراجعة نظم الرى والصرف لإدخال مايلزم من تعديلات عليها تكفل حمايتها من العبث والإسراف فى الرى .

ويوصى المؤتمر ببذل كل الجهود الممكنة لتقصير مدة السدة الشتوية بكافة الوسائل التى تحقق هذا الهدف ، لما فى ذلك من فوائد للإنتاج الزراعى وللصحة العامة

ويوصى بدراسة موضوع الصرف المناطق ورفع مياه الصرف من المصارف بالآلات ، لما فى ذلك من فوائد محققة للأرض بخفض أعماق المصارف ومستوى الماء فيها .

ويجبذ المؤتمر بحث الوسائل التى تؤدى إلى تحتيم زراعة الأرز بطريقة الشتل فى المناطق الخارجة عن تصاريح وزارة الأشغال اقتصاداً فى مقادير مياه الرى قبل حلول الفيضان .

ويوصى المؤتمر بتوفير وسائل الرى للأراضى الواقعة عند نهايات الترع

٦ — التعاون

لما كان المؤتمر يشعر بأهمية النظام التعاونى فى الزراعة ،

ولما كان تعدد الملكيات الصغيرة فى مصر يجعلها أحوج لهذا النظام من كثير من البلاد الأخرى ، ليتيسر رفع إنتاجها الزراعى بالأساليب الحديثة التى لا تتوافر لصغار الزراع .

لهـــذا

يوصى المؤتمر بالعمل على توجيه الجمعيات التعاونية توجيها يحقق الغرض من إنشائها ، بكافة الوسائل ، ومنها التخفيف من الرقابة المركزية الحالية على الجمعيات ، بأن تكون لكل مديرية إدارة تعاونية تضطلع بالمسئولية فى منطقتها ، وتعيين سكرتير موظف مختص لكل جمعية تابع لإدارة التعاون المذكورة ، يكون مسئولا عن تنفيذ القوانين والتعليمات وحسن إدارة الجمعية من الناحيتين المالية والادارية .

ويوصى بتشجيع الوسائل التى تمكن الجمعيات التعاونية من القيام باستخدام الآلات الزراعية الحديثة ، وإنماء الثروة الحيوانية ، وتصريف المنتوجات الزراعية ومقاومة الآفات .

كما يوصى المؤتمر بزيادة حصة التعاون من ناتج البترول المصرى .

ويوصى بتكوين جمعية عامة لاستيراد اللوازم الزراعية كالأسمدة والبزور .

ويوصى أيضا بالنهوض بجمعيات التصريف الموجودة الآن وبانشاء جمعيات جديدة لتصريف باقى الحاصلات .

٧ — الصناعات المنزلية والريفية

لما كان المؤتمر يرى أن الأعمال الزراعية لا تشغل عمال الزراعة طوال أيام السنة ، لارتباطها بمواسم معينة .

ولما كان من المفيد لرفع مستوى معيشة الفلاح إيجاد عمل صناعى إلى جانب عمله الزراعى يعمل فيه فى أوقات فراغه .

لهـــذا

فالمؤتمر يحبذ نشر الصناعات الريفية والمنزلية التى يمكن الزراع القيـــام بها فى أوقات فراغهم من العمل الزراعى .

و يوصى باتخاذ الصناعات المنتشرة فى الوقت الحاضر فى بعض بلاد الريف نواة ، والعمل على تهذيبها وتشجيعها بمختلف الوسائل مع العمل على إيجاد صناعات جديدة ريفية أو منزلية تتوافر موادها الأولية .

وهو يحبذ أيضا ايجاد مصنوعات ريفية ذات طابع مصرى لتجد رواجا عاما لدى زائرى مصر من الأجانب بوجه خاص .

ويقترح المؤتمر إيجاد هيئة شعبية تشترك فيها السيدات تعنى بتدريب الفلاحات على الأشغال اليدوية وتهذيب مصنوعاتهن فى ذلك .

٨ — واجب أصحاب الأراضى نحو فلاحيهم

لما كان الرقى بالفلاحين المشتغلين بالأراضى يعود بالفائدة على أصحاب هذه الأراضى ، لأنهم يكونون أقوى وأقدر إنتاجا .

لهـــذا

فالمؤتمر يدعو أصحاب الأراضى إلى أن يعنوا بفلاحيهم من النواحى الصحية والاقتصادية فيعملوا على توفير أسباب الصحة والعلاج لهم ، ويدبروا لهم حاجيات المعيشة بأسعارها العـــادية ، ويوفروا لهم الكسب عن طريق تربية الماشية والصناعات اليدوية .

ويوصى المؤتمر بسن التشريع الذى يكفل قيـــام أصحاب الأراضى بتحقيق هذه الأغراض الى أبعد ما يتيسر من ذلك .

٩ — إيجار الأراضى

لما كان فى استقرار المستأجر والعدل فى معاملته ما يكفل قيامه بخدمة الأرض بقدر ما فى وسعه ، وهذا مما يؤدى إلى احتفاظ الأرض بخصبها وزيادة إنتاجها

ولما كان من حق المستأجر أن يحصل على الفوائد التى يتركها لخلفه إذا ما أدخل تحسينات زراعية تمتد فائدتها إلى أبعد من سنى إيجاره ،

لهـــذا

فالمؤتمر يوصى بوضع تشريع يكفل أن يكون الإيجار بعقود مكتوبة ، وأن يكون من حق المستأجر استمراره بالأرض المؤجرة إليه لمدة الدورة الزراعية المتبعة فى الأرض ، وألا يحل محله مستأجر جديد الا إذا قصر فى واجباته مع منحه تعويضات مقابل التحسينات التى يتركها لخلفه ولم يكن قد حصل على جزائه الكامل منها .

ويسر المؤتمر زيادة نسبة الإيجـــار العينى الذى أشار المؤتمر الزراعى الثانى عام ١٩٤٥ باتباعه ، وما زال المؤتمر يرجو عمل الدعاية اللازمة لانتشاره ، لما فيه من فوائد للملاك وللمستأجرين على حد سواء .

١٠ — مقاومة الآفات

لما كانت مقاومة الآفات الزراعية لها أهميتها فى زيادة الإنتاج الزراعى .

ولما كان النجاح فى مقاومة الآفات الزراعية يقتضى إلى جانب التقدم بالبحوث المرتبطة بذلك توافر المبيدات الحشرية وضمان جودتها وملاءمتها .

ولما كانت طرق المقاومة إنما تكون مجدية اذا أجريت بمجرد ظهور الآفة مع استمرار المقاومة فى مختلف المواسم التى تظهر عليها الآفات ، وعدم ترك مصدر من مصادر العدوى دون الحد منه .

لهـــذا

فالمؤتمر يحث كبار أصحاب الأراضى والبساتين على اقتناء الأجهزة والمواد اللازمة لمقاومة الآفات الرئيسية بحاصلاتهم ، وتدريب عمالهم على أعمال الرش والتعفير وكشف الإصابات لتسهل مقاومتها بمجرد ظهورها .

ويوصى المؤتمر بتزويد موظفى المقاومة بوزارة الزراعة بوسائل النقل السريع حتى يمكنهم تأدية مهمتهم على الوجه الأكمل .

ويوصى أيضا بمتابعة مقاومة الآفات الرئيسية كدودة القطن ودودة اللوز فى جميع العوائل وعلى مدار السنة ، وإجراء البحوث التى تؤدى الى ذلك .

ويوصى أيضا بايجـــاد التشريع الخاص بمراقبة المبيدات الحشرية والفطرية فى الاتجار بها او استعمالها .

ويوصى بتشجيع جمعيات التعاون التى تقوم بمقاومة الآفات ، وكذلك الشركات التى تباشر هذا العمل .

ويوصى بانشاء مصانع لصنع المبيدات الحشرية خصوصا سلفات النيكوتين وثانى كبريتور الكربون .

ويوصى بالاستعانة بعلوم التربية والوراثة فى استنباط أصناف من الحاصلات لها مناعة ، أو مقاومة ضد الأمراض .

١١ — الإقطاعيات الزراعية لخريجى المعاهد الزراعية

لما كان لمشروع توزيع أراضى حكومية على خريجى المعاهد الزراعية فوائد جمة منها إيجاد طبقة من أصحاب الأراضى الزراعية نالت قسطا وافيا من الثقافة الزراعية تجعل ادارتهم لمزارعهم نموذجا يحتذى .

ولما كان نجاح هذا المشروع يتطلب من جهة الحكومة أن تكون الأرض التى توزع كاقطاعيات تامة الإصلاح والمرافق مع تدبير كافة مايلزم لحياة المنتفعين بهذه الإقطاعيات ومعاونتهم ورقابتهم حتى يقبلوا على عملهم باتقان تام .

لهـــذا

يوصى المؤتمر بوضع سياسة ثابتة لما يستصلح سنويا للتوزيع كاقطاعيات من أرض الحكومة ، مع درج الاعتمادات اللازمة لذلك فى الميزانية السنوية .

ويوصى بأن يكون توزيع الإقطاعيات مستنداً إلى أسس تعاونية ، وأن يتم قبل التوزيع استصلاح الأرض ومدها بما يلزم من الترع والمصارف والمبانى ، وإنشاء قرى نموذجية فى الإقطاعيات تحتوى على جميع المرافق الصحية والاجتماعيـــة والتعليمية لتسهيل وسائل نجاح المنتفعين بالإقطاعيات .

ويوصى بتقصير مدة الإيجار المنتفعين بالإقطاعيات إلى ثلاث سنوات بدلا من تسع سنوات يصبح بعدها الإيجار تمليكا .

ويوصى بألغاء الفائدة التى تحصلها الحكومة على ثمن الأرض .

ويوصى باعادة النظر فى تقديرات أثمان الأراضى التى وزعت على المنتفعين بالإقطاعيات من عام ١٩٤٧ وما بعده .

١٢ — واجب الحكومة نحو رفع مستوى معيشة الفلاح

لما كان الريف المصرى محروما من كثير من ضروريات الحياة الهنيئة .

ولما كان لذلك أثره فى النزوح عن الريف لسكنى المدن ، وهذا مما يخفض مستوى الحياة الاجتماعية بالريف .

ولما كان انتشار الجهل وضعف الصحة بين أهل الريف مما يؤدى إلى ضعف الإنتاج الزراعى إلى جانب المساوىء الأخرى لذلك .

ولما كان الفقر هو العامل الأول فى انتشار الجهل وضعف الصحة .

ولما كان من أول واجبات حكومتنا رفع مستوى معيشة الفلاح الذى هو عماد كيان البلاد اقتصادياً وحربيا .

لهـــذا

فالمؤتمر يرى أن قراراته إذا ما نفذت رفعت من مستوى الفلاح اقتصـــاديا وفى ذلك علاج للأمراض الاجتماعية الأخرى .

وهو يوصى أن تعمل الحكومة على الأخذ بها وسرعة تنفيذها .

ويحبذ المؤتمر وضع نظام يحد من المركزية السائدة فى أعمال ومشروعات الحكومة ، بأن تخصص لكل مديرية ميزانية لأعمال الإصلاح المختلفة من زراعة وهندسة وصحة وتعليم وأمن ، وأن يوكل تنفيذ مشروعات كل مديرية إلى موظف بدرجة وكيل وزارة يساعده إخصائيون من الوزارات المختصة ، على أن يكون لكل وزارة الإشراف على مشروعاتها . وفى ذلك ضمان لسرعة إنجاز المشروعات وقلة النفقات مع إشاعة روح التنافس بين المديريات .

١٣ — تنظيم الملكيات الزراعية

لما كان ترك الملكيات الزراعية بحالتها الراهنة من أكبر العقبات فى سبيل رفع مستوى معيشة الفلاح ، لأنه يحصر تملك ٣٩٪ من مجموع الأراضى الزراعية فى يد ٥و٠ ٪ من عدد الملاك .

ولما كان علاج هذه الحالة يتطلب وضع حد أعلى للملكية الزراعية حتى تكثر الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، وينجح النظام التعاونى الزراعى ، فضلا عما يترتب على ذلك من تحويل فائض الأموال ، التى يستغلها كبار الملاك الآن فى شراء الأطيان ، إلى ناحية الصناعة .

ولما كان تفتت الملكيات الصغيرة بالتوارث وغيره يجعل منها بمرور الزمن وحدات زراعية تافهة لا يمكن استغلالها استغلالا اقتصاديا .

لهـــذا

فالمؤتمر يوصى بسن تشريع يضع حدا أعلى للملكيات الزراعية ، وبسن تشريع آخر يمنع تفتت الملكيات الصغيرة التى لا تتجاوز مساحتها ثلاثة أفدنة ، وينظم طريقة الاحتفاظ بملكيتها كاملة لمن يرسو عليه المزاد من الورثة .

١٤ — النهوض بالإنتاج الحيوانى

لما كان الاهتمام بالثروة الحيوانية من أهم عوامل رفع مستوى الإنتاج الزراعى وتحسين الحالة الصحية والغذائية للفلاح .

ولما كان ذلك يتطلب رفع مستوى إنتاج اللبن فى الماشية بواسطة أبحاث التغذية والتربية على اختلاف أغراضها ووسائلها .

ولما كان توفير العلف الجاف الملائم من أهم سبل تشجيع تربية واقتناء الماشية ، ولما كانت الماشية المصرية بحكم تأقلمها أقدر على تحمل مشاق العمل وتأثير الظروف الجوية ، ومقاومة الأمراض من الماشية الأجنبية .

لهـــذا

يوصى المؤتمر بتشجيع أبحاث التغذية والتربية وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لذلك .

ويوصى بوضع قيود ثابتة لاستيراد الماشية الأجنبية ، وقصر حق استيرادها على الهيئات النظامية التى تقوم بأبحاث فنية ، كما تكفل هذه السياسة عدم اختلاط الماشية الأجنبية أو ذريتها أو هجنها مع الماشية المصرية عند الزراع .

ويوصى بوضع سياسة ثابتة لتشجيع إدرار الجاموس والبقر لدى الأهالى كخطوة ضرورية لعملية الانتخاب .

ويوصى بعدم تصدير مواد العلف الجاف إلا إذا فاضت عن حاجة البلاد .

ويجبذ سن تشريع يمنع حرق مواد العلف الجاف ، وعمل مواصفات خاصة لأصنافه التى تعرض للاتجار .

ويوصى بضم مصلحة مصايد الأسماك لوزارة الزراعة باعتبارها مصدراً هاما من مصادر الثروة الحيوانية .

١٥ — الصناعات الزراعية

لما كانت الصناعات الزراعية وبخاصة الغذائية من أهم وسائل رفع مستوى المعيشة وتحسين التغذية للزراع .

ولما كان النهوض بهذه الصناعات يساعد على امتصاص عدد كبير من العمال الزراعيين ويوفر العمل الدائم لهم طوال السنة .

ولما كان تحقيق ذلك رهن بانشاء معامل الأبحاث ، وتشجيع وحماية المنتوجات الغذائية المحلية ، وإيجاد أسواق فى الخارج لما يفيض منها عن حاجة البلاد ، على أن يكون تصديرها تحت رقابة دقيقة لضمان سمعتها التجارية ،

لهـــذا

يوصى المؤتمر بانشاء معامل أبحاث لابتكار وسائل جديدة لاستغلال الخامات الزراعية والحيوانية المصرية .

ويوصى بتنظيم إنتاج وتسويق وصناعة المواد الغـــذائية باصدار التشريعات اللازمة .

ويوصى بتشكيل هيئة فنية خاصة تهيمن على جميع الأعمال والمنشآت المشتغلة بالصناعات الزراعية ، وتوجهها الوجهة الصالحة للمنتجين والمستهلكين .

ويوصى بفرض رقابة دقيقة على مايصدر من المنتوجات الغذائية محافظة على سمعتها التجارية ، على ألا تدخل فى هذه الصادرات المواد الضرورية لغذاء الشعب والتى لا تنتج البلاد منها كفايتها ، وهى : الحبوب والدهون والزيوت واللحوم ومنتوجات الألبان .

ويوصى بوضع سياسة ثابتة لتشجيع وحماية المنتوجات الغذائية المحلية تكفل خفض نفقات إنتاجها بتمكين المصانع من الحصول على القروض التى تلزمها أثناء موسم نشاطها حتى تتمكن من خزن خاماتها بأسعار مناسبة .

ويحبذ المؤتمر تشجيع الصناعات الزراعية بمنحها إعانات مالية إلى أن تستقر شئونها من الناحية الاقتصادية .

١٦ — خزن وتسويق الحاصلات

لما كان خزن وتسويق الحاصلات بالطرق الحديثة من أهم عوامل رفع مستوى الإنتاج وخفض نفقاته واستقرار أسعار الحاصلات والمنتوجات وتقديمها للمستهلك بحالة جيدة .

ولما كان ذلك يتطلب دراسة جميع الوسائل التى يمكن بها خزن الحاصلات والمنتوجات وحفظها من التلف سواء منها ما كان معداً للاستهلاك المحلى أو للتصدير لصالح المنتجين والمستهلكين .

ولما كان تحقيق هذه الأغراض رهن باتباع النظم الاقتصادية السليمة ، وبخاصة الإفادة من النظام التعاونى .

لهـــذا

يوصى المؤتمر بتكوين هيئة تضم الاقتصاديين والفنيين من الجامعة والمختصين

من وزارتى الزراعة والتجارة لوضع سياسة ثابتة تكفل تنظيم عمليـــات الخزن والتسويق على أحدث الأسس المعمول بها فى الخارج .

ويوصى بتشجيع تكوين الجمعيات التعاونيـــة التى تقوم بهذه العملية لمختلف الحاصلات والمنتوجات بنفقات معتدلة لصالح المنتجين والمستهلكين .

ويوصى بتعميم توحيد أوزان الحاصلات الزراعية المختلفة تسهيلا للتعامل ولدراسة كل مايتعلق بأحوالها التجارية والاقتصادية .

ويعهد المؤتمر إذاعة الأخبار التجارية الخاصة بالحاصلات والمنتوجات ، ومدى الطلب عليها فى الأسواق الخارجية والداخلية ، والعوامل التى تؤثر فى أسعارها .

ويوصى المؤتمر بتعميم المراقبة على جميع الحاصلات والمنتوجات التى تستهلك محليا والتى تصدر إلى الخارج لضمان وصولها إلى المستهلك بحالة جيدة ، لما فى هذه المراقبة من فائدة للمنتجين وللمستهلكين .

١٧ — حقوق الزراعيين

لما كان الزراعيون يساهمون فى خدمة بلادهم على قدم المساواة مع زملائهم خريجى المعاهد الأخرى ، وكانت جهودهم قد أثمرت ثمارا طيبة فى مختلف نواحى النشاط الزراعى والاقتصادى .

لهـــذا

يوصى المؤتمر باستصدار تشريع نقابة المهن الزراعية فى الدورة البرلمانية الحالية وذلك لرعاية مصالحهم المادية والأدبية ، وتنظيم جهودهم وتوجيهها للمصلحة العامة .

ويوصى بضرورة رعاية حقوق الزراعيين فى كافة الوزارات والمصالح والهيئات التى يعملون فيها سواء أكانت حكومية أم أهلية ، وأن يتساووا مع زملائهم خريجى المعاهد الأخرى فى عدد الدرجات وقواعد الترقيات والمرتبات الأصلية والإضافية .

ويوصى بوضع كادر عام للزراعيين على أساس كادر هيئات التدريس بالجامعة ، وأن يطبق هذا الكادر على جميع الزراعيين فى كافة الوزارات والمصـــالح الحكومية والأهلية .

ويوصى بقصر الوظائف الزراعية على الزراعيين فى جميع الوزارات والمصالح الحكومية والأهلية

كما يوصى بضرورة تعيين ملحقين زراعيين بسفارات مصر ومفوضياتها .

ويوصى بضم جميع المصالح الزراعية فى سائر الوزارات إلى وزارة الزراعة وباعادة التعليم الزراعى إلى وزارة الزراعة كذلك .

ويوصى بمنح بدل تفتيش لجميع الزراعيين فى كافة الوزارات والمصالح الحكومية والأهلية ابتداء من السنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ .

ويوصى بسن تشريع ينظم استصلاح أراضى الحكومة وتوزيعها إقطاعيات على الزراعيين وصغار الزراع .

ويوصى بتقرير مبدأ الأولوية للزراعيين المعينين فى التمرين على الأحدث منهم فى التخرج ، وذلك عند التعيين فى الوظائف الدائمة مع احتساب مدة التمرين لهم فى الخدمة

ويوصى برفع المكافأة الشهرية للمعينين فى التمرين إلى عشرة جنيهات .

ويشكر المؤتمر الهيئات المسئولة على الاستعداد الطيب الذى بلغ إليه ، برعاية حقوق الزراعيين وإجابة رغباتهم ، والانتظار لحين تحقيق الوعود فان لم تجب المطالب يدعو مجلس الإدارة المؤتمر للانعقاد .

١٨ — شكر

يشكر المؤتمر جميع من ساهموا فى نجاحه ، سواء من تولى منهم رياسة الجلسات وإعداد المحاضرات ، وافتتاح المناقشات ، ومن تولى السكرتيرية الفنية للجلسات ، وكذلك لجان المؤتمر وسكرتيريته الفنية والإدارية ، وكذلك يشكر المؤتمر الصحافة والإذاعة .

كما يشكر جميع الهيئات والأفراد الذين ساهموا فى نفقات المؤتمر ، وهم : الجمعية الزراعية الملكية ، ودائرة سمو الأمير سعيد طوسون ، ودائرة سمو الأمير حليم ، وبنك مصر ، وشركة فترات الشيلى ، وشركة الملح والصودا ، وشركة الصناعات الكيماوية الأميراطورية ، وشركة الجوت المصرية ، وبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وشركة وادى كوم أمبو ، وشركة الصناعات الزراعية الكيماوية .

رئيس
جمعية خريجى المعاهد الزراعية
حسين عنانه

السكرتير العام
حسين ثابت